

الأبيرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٩٩ م.

العدد : ٤٣٤٩

تصدر عن رئاسة الوزراء

طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

هكذا من الأصل



فهرس العدد رقم ٤٣٤٩ الصادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٩

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٧٦	- قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩ قانون مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي
١٧٨٢	- قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري
١٧٨٨	- نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ نظام المكاتب الخاصة للتشغيل
١٧٩٢	- اختيار اعضاء عاملين في مجمع اللغة العربية الأردني
١٧٩٣	- اتفاقية بين وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الناجين من الألفام
١٧٩٨	- إعلان صادر عن وزير الزراعة / جدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد
١٨٠٠	- تعليمات اختيار المؤلفين لسنة ١٩٩٩
١٨٠٣	- قرار صادر عن وزير المالية/ الجمارك بإنشاء مركز جمركي
١٨٠٣	- تصحيح خطأ / تنويه

مكتبة الأهل

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩

قانون مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- الجامعة : جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية .
- مجلس الامناء : مجلس امناء الجامعة .
- الرئيس : رئيس الجامعة .
- المستشفى : مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي .
- المجلس : مجلس ادارة المستشفى .
- المكتب التنفيذي : المكتب التنفيذي للمستشفى .
- المدير : مدير عام المستشفى .

المادة ٣-أ- يؤسس في المملكة مستشفى يسمى (مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي)، يكون مرتبطا بالجامعة وله انشاء فروع في سائر انحاء المملكة .

ب- يتمتع المستشفى بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والإداري ، وله بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود والائتراض وقبول المساعدات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا وله حق التقاضي وينوب عنه في الإجراءات القضائية النائب العام أو المحامي العام المدني أو أي محام آخر يعين لهذه الغاية .

المادة ٤- يهدف المستشفى إلى مايلي:-

- أ- تقديم الرعاية الصحية المتقدمة للمواطنين الأردنيين وغيرهم .
- ب- إتاحة فرص التعليم والتدريب لطلبة الجامعة في التخصصات المختلفة .
- ج- تدريب الاختصاصيين في المهن الصحية المختلفة .
- د- إتاحة فرص التعليم المستمر في المجالات الصحية المختلفة .
- هـ- إجراء البحوث العلمية وبخاصة في المجالات التي تخدم المجتمع وتؤدي إلى تحسين الوضع الصحي وتطويره في المملكة .

المادة ٥- يقدم المستشفى الخدمات الصحية باجور تناسب مع كلفة تقديمها تضمن توفير السوية المثلى لهذه الخدمات وتطويرها باستمرار وفق أحدث المستويات العالمية .

المادة ٦- أ- يعتبر المستشفى مستشفى تحويلياً للقطاعات المعنية بالرعاية الصحية في المملكة وتعد لهذه الغاية اتفاقيات مع المستشفى لحصول هذه القطاعات على خدماته الصحية مقابل الاجور التي يتفق عليها .
ب- يوضح المستشفى جميع إمكاناته في خدمة الأغراض التعليمية والتدريبية للجامعة وتنظم العلاقة بين المستشفى والجامعة بمقتضى اتفاقية تعقد بينهما لهذه الغاية .

المادة ٧- أ- يؤلف المجلس برئاسة رئيس الجامعة وعضوية كل من :-

- ١- عميد كلية الطب في الجامعة
- ٢- أمين عام وزارة الصحة
- ٣- أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية
- ٤- مدير الخدمات الطبية الملكية
- ٥- مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي
- ٦- المدير

٧- أربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويجوز إعفاء أي منهم من هذه العضوية في أي وقت وبالطريقة ذاتها .

ب- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون الاجتماع قانونياً بحضور أكثرية الأعضاء ، على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ، ويتخذ قراراته بأكثرية أصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٨- أ- يتولى مجلس الأمناء رسم السياسة العامة للمستشفى ومتابعة تطوير أعماله .

ب- تسيطر بمجلس إدارة المستشفى الصلاحيات والمسؤوليات والمهام

- التالية :-
- ١- تحديد الاجور التي يتقاضاها المستشفى بدلا عن خدماته واسعار المواد التي يقدمها وذلك بتنسيب من المكتب التنفيذي .
- ٢- العمل على تأمين الموارد المالية للمستشفى لتمكينه من تنفيذ برامجه .
- ٣- إقرار مشروع موازنة المستشفى السنوية بتنسيب من المكتب التنفيذي ورفعها إلى مجلس الأمناء لقرارها .

- ٤- الموافقة على الاتفاقيات التي يبرمها المستشفى .
- ٥- الموافقة على مشاريع اتفاقيات القروض ورفعها الى مجلس الامناء لاقرارها .
- ٦- مناقشة مشروعات الانظمة واستكمال الاجراءات اللازمة لاقرارها .
- ٧- اصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بجميع شؤون المستشفى بما في ذلك الهيكل التنظيمي وتشكيلات الوظائف وتصنيفها والوصف الوظيفي وشؤون اللوازم والشؤون المالية .
- ٨- الموافقة على انشاء فروع ومراكز وعيادات تابعة للمستشفى .
- ٩- اعداد تقرير سنوي شامل عن اوضاع المستشفى وانجازاته وتصوراته المستقبلية ورفعها الى مجلس الامناء لاقاراه .
- المادة ٩-أ- يعين المدير ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته او يعفى منها بقرار من مجلس الامناء بناء على تنسيب الرئيس .
- ب- يشكل المكتب التنفيذي بقرار من المجلس وينسب من الرئيس ويكون المدير رئيساً له .
- ج- تحدد مهام كل من المدير والمكتب التنفيذي واختصاصاتهما بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .
- المادة ١٠- تبدأ السنة المالية للمستشفى في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة ١١- يتكون الموارد المالية للمستشفى من المصادر التالية :-

- أ- الإيرادات المتأتية من الخدمات التي يقدمها المستشفى .
- ب- المخصصات التي ترصد في الموازنة العامة .
- ج- المخصصات التي ترصد في موازنة الجامعة .

المادة ١٢- يتمتع المستشفى بالاعفاءات والتسهيلات المقررة للجامعة .

- د- الهبات والتبرعات والمنح والوصايا التي يقبلها المجلس على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير أردني .
- هـ- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الامناء .
- المادة ١٢-أ- يتمتع المستشفى بالاعفاءات والتسهيلات المقررة للجامعة .
- ب- تستوفي الاجور والمبالغ المستحقة للمستشفى حسب التعليمات التي يضطلعها المكتب التنفيذي ويتم تحصيل ما يتعذر استيفاؤه منها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به على أن يمارس المدير صلاحيات الحاكم الاداري ويمارس رئيس الجامعة صلاحيات وزير المالية .
- المادة ١٣-أ- يعتمد المستشفى في تنظيم حساباته الاصول المحاسبية المتعارف عليها .
- ب- يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المستشفى ويجوز للمجلس تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد تعاقبه .
- المادة ١٤- تحدد شؤون العاملين في المستشفى بما في ذلك شروط واجراءات التعيين والتثبيت وقبول الاستقالة وانهاء الخدمة والانتداب والاعارة والنقل وتحديد الحقوق المالية والواجبات الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتصلة بعملهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .
- المادة ١٥- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الامناء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

عبدالله بن الحسين

١٩٩٩/٤/١٣

نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزير الأوقاف والشؤون	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة
عبد الرؤوف الروابدة	مروان الحمود	ووزير الأوقاف والشؤون	ووزير دولة للشؤون البرلمانية
		والمقدسات الإسلامية	توفيق كرشان
وزير النقل ووزير	وزير الإعلام	وزير	وزير
البريد والاتصالات	ووزير الثقافة	الشباب والرياضة	السياحة والآثار
جمال الصرايرة	المهندس ناصر اللوزي	الدكتور محمد خير مامسر	عقل بلقاسي
وزير	وزير	وزير	وزير
الخارجية	المالية	العمل	التربية والتعليم
عبدالله الخطيب	الدكتور ميشيل مارتو	عبد الفاي	الدكتور عزت جرادات
وزير	وزير الطاقة	وزير	وزير
الزراعة	والثروة المعدنية	المياه والري	العدل
المهندس هاشم الشبول	المهندس سليمان أبو عليم	الدكتور كامل محادين	الدكتور حمزة هداد
وزير التنمية الاجتماعية	وزير	وزير الأشغال	وزير
ووزير التنمية الإدارية	الصحة	العامة والإسكان	الصناعة والتجارة
الدكتور فيصل الرفوع	الدكتور اسحق مرقة	المهندس حسني أبو غيدا	مجتهد صليبي

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩

قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٩٩)
ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيمايلي بالقانون الاصلي وماترأ
عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً: بالغاء تعريف كل من الكلمات التالية والاستعاضة عن كل منها بالتعريف
التالي :

المدير: مدير مؤسسة الاسكان العسكرية في القيادة العامة .

المشارك: كل ضابط رفع من رتبة ضابط صف واختار الاستمرار في
الصندوق وكل ضابط صف او فرد او موظف في القوات
المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني
تكون خدماته خاضعة للتقاعد .

المستفيد: زوج او زوجة المشارك وأولاده ووالداه ان كانوا محتاجين
ولامعيل لهما سواء .

ثانياً: بإضافة التعريف التالي إلى آخرها:-

الخدمة الفعلية: الخدمة الخاضعة للتقاعد سواء في القوات المسلحة أو الأمن العام أو الدفاع المدني أو المخابرات العامة.

المادة ٣- يلغى نص المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٨-

يتألف المجلس الأعلى على النحو التالي :-

أ- رئيس هيئة الأركان المشتركة	رئيساً
ب- مساعد رئيس الأركان للإدارة	عضواً
ج- المساعد للإدارة في الأمن العام	عضواً
د- مدير فرع الإدارة في دائرة المخابرات العامة	عضواً
هـ- المساعد للإدارة في مديرية الدفاع المدني	عضواً
و- مدير مؤسسة الإسكان العسكرية	عضواً
ز- مدير القضاء العسكري	عضواً
ح- ثلاثة ضباط يعينهم رئيس هيئة الأركان المشتركة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.	أعضاء

ويسمى رئيس هيئة الأركان المشتركة أحد ضباط مديرية مؤسسة الإسكان العسكرية أمين سر المجلس.

المادة ٤- يلغى نص المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١١-

يتمارس المدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية:-

أ- تطبيق السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس الأعلى وتنفيذ القرارات التي يصدرها.

ب- الإشراف على الجهاز التنفيذي للصندوق والمستخدمين فيه.

ج- الإشراف على الأمور المالية والإدارية المتعلقة بالصندوق.

د- وضع مشروع موازنة الصندوق وتقديمه للمجلس.

هـ- إعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق.

و- ممارسة أي صلاحيات ومسؤوليات أخرى يفوضها إليه المجلس الأعلى أو ينص عليها هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها.

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٢-

يتولى ضباط وضباط صف والفراد مديرية مؤسسة الإسكان العسكرية مهام الجهاز التنفيذي للصندوق.

المادة ٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (دينار واحد) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ديناران).

المادة ٧- تعدل المادة (١٤) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (ويوقف اقتطاع بدل الاشتراك عند أحالة المشترك على التقاعد أو إنهاء خدمته لأي سبب من الأسباب) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (ويستمر دفع بدل الاشتراك عند أحالة المشترك على التقاعد أو استحقاقه لراتب تقاعد على أن يتم الاقتطاع من المحالين على التقاعد قبل سريان هذا القانون الراغبين بذلك اعتباراً من تاريخ نفاذه).

المادة ٨- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- ١- إذا انتهت الخدمة الفعلية لأي مشترك قبل إتمامه المدة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة فترد إليه المبالغ التي دفعها كبديل اشتراك.

- ٢- إذا انتهت الخدمة الفعلية لأي مشترك بعد مضي المدة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل حصوله على القرض فيستمر اشتراكه في الصندوق والانتفاع من أهدافه إذا أبدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال سنة واحدة من تاريخ انتهاء خدمته ولا يحق له في هذه الحالة استرداد المبالغ التي استوفيت منه ويستمر في دفع بدل الاشتراك الشهري المقرر وتنزل جميع هذه الاشتراكات من المبلغ المطلوب منه للصندوق في حالة حصوله على القرض.
- ٣- إذا انتهت الخدمة الفعلية للمشارك بعد مضي المدة المقررة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل حصوله على القرض ولم يرغب بالاستمرار في الانتفاع من أهداف الصندوق وأعماله فترد له الاشتراكات التي دفعها على أن يوقع على اقرار خطي بذلك.

المادة ٩- يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٧-

يفقد المشترك حقه في القرض إذا استغنى عن خدماته أو سرح من الخدمة لارتكابه جنايه أو جنحة مما يحرمه من حقوقه التقاعدية بموجب أحكام قوانين التقاعد المعمول بها في المملكة.

المادة ١٠- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- يدفع القرض الذي خصص لأي مشترك على قسطين متساويين يحدد موعد دفعهما وفقاً لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص لإقامة مائة وحدة سكنية أو أكثر، على أن يتم البناء خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ تسليمه القسط الأول وفي حالة امتلاكه لبيت باسمه يدفع له القسط دفعة واحدة.

المادة ١١- تعدل المادة (٢١) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-
أولاً: بإلغاء عبارة (أو رهن) الواردة في الفقرة (ب) منها.
ثانياً: بإلغاء الفقرة (ج) منها وإعاد ترقيم الفقرات (د)، (هـ)، (و) الواردة فيها لتصبح (ج)، (د)، (هـ) على التوالي.

المادة ١٢- يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٣-

أ- لا يحق للمشارك الحصول إلا على قرض واحد من الصندوق.

ب- على الرغم مماورد في هذا القانون يعتبر المشترك ممن حصل على دار سكن من مشروع اسكان ابو نصير الحكومي بموجب الاتفاقية الموقعة بين مدير مؤسسة الاسكان العسكرية ومؤسسة الاسكان بتاريخ ١٩٨٨/٣/٥ او حصل على مثل تلك الدار من أي مشروع اسكاني حكومي آخر انه قد استفاد من الصندوق وانتفع من مشاريعه واهدافه وتطبق عليه الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

١٩٩٩/٤/١٣

عبدالله بن الحسين

نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير التخطيط	وزير الدفاع	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات
وزير دولة للشؤون البرلمانية	الدكتورة ريماء خلف	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة
توفيق كرشان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات
علاء بركات	الدكتور محمد خير مامس	وزير الاعلام	وزير الخارجية
وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير الثقافة	عبدالله الخطيب
الدكتور عزت جرادات	عبد القادر	الدكتور ميشيل مارتو	نايف القاضي
وزير العدل	وزير المياه والتربة	وزير الطاقة	وزير الزراعة
الدكتور حمزة حداد	الدكتور كامل محادين	المهندس سليمان أبو عليم	المهندس هاشم الشبول
وزير الصناعة والتجارة	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الصحة	وزير التنمية الاجتماعية
المهندس صبور	المهندس حسني أبو غيدا	الدكتور اسحق مرقه	الدكتور فيصل الرفوع

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩
نظام المكاتب الخاصة للتشغيل
صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (١٠) من
قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المكاتب الخاصة للتشغيل لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الوزارة : وزارة العمل .
الوزير : وزير العمل .
المكتب : أي مكتب خاص للتشغيل يتم الشاؤه بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣- يشترط لترخيص المكتب ما يلي :-
أ- ان يكون شركة مساهمة عامة او شركة محدودة المسؤولية ويجوز للحكومة او أي من مؤسساتها الرسمية العامة المساهمة في أي منها بنسبة لا تتجاوز (٣٠٪) من رأسمالها .
ب- ان يقدم للوزارة تعهداً يتضمن الشروط والالتزامات التي يجب عليه التقيد بها وتنفيذها بما يكفل حسن أدائه لخدماته .

ج- ان يقدم للوزارة كفالة بنكية بمبلغ مائة الف دينار وفقاً للصيغة التي يوافق عليها الوزير لضمان قيامه باعماله وللوزير الحق بالتصرف بالكفالة لتنظيم التعويضات والالتزامات التي تترتب عليه .

المادة ٤- لا يجوز انشاء فروع للمكتب خارج المملكة الا بموافقة الوزير .

المادة ٥- يحق للمكتب القيام بالاعمال اللازمة لتشغيل الاردنيين في القطاع الخاص داخل المملكة وفي القطاعين العام والخاص خارجها بما في ذلك مايلي :-

- أ- اعمال الوساطة لهذا التشغيل ومتابعة الاجراءات اللازمة لذلك .
- ب- تلبية احتياجات اصحاب العمل من الباحثين عن عمل من الاردنيين .
- ج- الاتصال مع الجهات الخارجية لتأمين احتياجاتها من القوى العاملة الاردنية وتنظيم تشغيلها لدى تلك الجهات بموجب عقود تبرم معها لهذه الغاية .
- د- تنفيذ حملات اعلامية لدعوة الاردنيين الباحثين عن عمل لتقديم طلباتهم للاستفادة من خدماته .

المادة ٦- أ- يعتمد الوزير السجلات ونماذج الوثائق المتعلقة بتنظيم اعمال المكتب

ونماذج العقود التي تبرم مع الباحثين عن عمل .

ب- لمفتش العمل الاطلاع على سجلات المكتب والوثائق والعقود واخذ صور عنها .

المادة ٧- أ- يحدد الوزير بدل الاتعاب الذي يتقاضاه المكتب ممن يوفر له عملاً

بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

ب- اما البديل الذي يتقاضاه المكتب مقابل الخدمات التي يقدمها لاصحاب العمل في تلبية احتياجاتهم من الاردنيين الباحثين عن عمل فيحدد مقداره في العقود المبرمة معهم لهذه الغاية وتدرج البيانات الخاصة بها في السجلات المعتمدة المحفوظة لدى المكتب .

ج- لا يجوز للمكتب ان يتقاضى من الباحث عن عمل أي بدل من أي نوع كان ولاي سبب قبل ايجاد فرصة عمل له وابرام عقد العمل بينه وبين صاحب العمل .

المادة ٨- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٩٤- يلغى (نظام المكتب الخاص للتشغيل) رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ .

١٩٩٩/٤/٢٠

عبد الله بن الحسين

نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس	رئيس الوزراء
وزير التخطيط بالوكالة	الوزير	وزير الدفاع
امين المجالي	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة

وزير الأوقاف والشؤون	وزير النقل ووزير
والمغتربات الإسلامية	البريد والاتصالات ووزير المالية بالوكالة
الدكتور عبد السلام الهادي	جمال الصرايرة

وزير الاعلام	وزير	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
وزير الثقافة	الخارجية	ووزير دولة للشؤون البرلمانية
المهندس ناصر اللوزي	عبد الله الخطيب	كوفلق كريكشان

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	المعمل	الداخلية	والسياحة	وزير الشباب
الدكتور عزت جرادات	عبد القادر	نايف القاضي	عقل بلقاسي	الدكتور محمد خير مامسر

وزير التنمية الاجتماعية	وزير	وزير	وزير
وزير التنمية الادارية	العبدل	المياه والري	الزراعة
الدكتور فيصل الرفوع	الدكتور حمزه حداد	الدكتور كامل محادين	المهندس هاشم الشبول

وزير الصناعة والتجارة	وزير	وزير
وزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة	العامه والسكان	الصحة
محمد صلفور	المهندس حسني أبو عيدا	الدكتور اسحق مرقه

اختيار أعضاء عاملين
في مجمع اللغة العربية الأردني

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس مجمع اللغة العربية الاردني المتضمن اختيار التالية اسماؤهم اعضاء عاملين في المجمع :-

- ١- معالي الاستاذ الدكتور عيد عبد الله الدحيات
- ٢- عطوفة الاستاذ الدكتور محمد عدنان سلامه البخيت
- ٣- سعادة الاستاذ الدكتور فهمي راجح جدعان
- ٤- سعادة الاستاذ الدكتور عبد الجليل حسن عبد المهدي
- ٥- سعادة الدكتور اسماعيل احمد عماير

وذلك بالاستناد لاحكام المادة (١/٩) من قانون مجمع اللغة العربية الاردني.

إعلان

يعلن أنه في اليوم الثالث عشر من شهر نيسان من عام ألف وتسعمائة وتسعين ميلادية عقدت الاتفاقية التالية بين وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الناجين من الألغام لتنفيذ البرامج الاجتماعية والانسانية والتنمية لصالح المجتمع الاردني .

الدكتور فيصل الرفوع
وزير التنمية الاجتماعية
ووزير التنمية الادارية

اتفاقية خاصة بموجب المادة (١٩)
من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦م

الفريق الأول : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ويمثلها وزير التنمية الاجتماعية .

الفريق الثاني : جمعية اللاجئين من الألغام ويمثلها السيد جيري وايت

الديباجة :

نحن الفريقان المبتنان أعلاه نجسداً لرغبتنا المشتركة في تنفيذ البرامج الاجتماعية والانسانية التنموية لصالح المجتمع الاردني ، فقد أبرمنا هذه الاتفاقية وفقاً للشروط التالية

المادة (١) : موضوع الاتفاقية
وافق الفريق الأول على السماح للفريق الثاني بمباشرة عمله في المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من تاريخ إبرام هذه الاتفاقية وذلك استناداً الى التشريعات الأردنية السارية المفعول ، وإلى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦م على وجه الخصوص .

المادة (٢) : التزامات الفريق الثاني
انطلاقاً من اهتمام الفريق الثاني كمنظمة غير حكومية وغير ربحية تعنى بالجوانب الانسانية والاجتماعية لضحايا الألغام وذوي الاحتياجات الخاصة من أفراد المجتمع الأردني فإنه يتعهد بموجب هذه الاتفاقية بتصميم وتمويل وتنفيذ خطط وبرامج بهدف تقديم الخدمات التالية :-
أ. إحصاء إعاقات البتر في الأردن بدءاً بضحايا الألغام .
ب. دراسة أوضاع مراكز الأطراف وحصر المواد والمعدات والخبرات المطلوبة والعمل على توفيرها .
ج. إدارة حملة توعية ضد الألغام في الأردن ، وتدريب ضحاياها للقيام بذلك .
د. تقديم الدعم لاندية المعوقين وتطوير فرق رياضية للمشاركة في الأولمبياد الخاص .
هـ. العمل على إقامة مؤتمرات إقليمية في عمان ، تشرح حاجات ضحايا الألغام .
و. توفير الوسائل الحركية اللازمة لذوي الاعاقات الخاصة في الأردن .

المادة (٣) : شروط العمل
يلتزم الفريق الثاني بتنفيذ ما ورد في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ضمن الضوابط التالية :-
أ. يفتتح الفريق الثاني مكتباً رئيسياً له في المملكة ويسمى ممثله فيها ويشعر وزير التنمية الاجتماعية خلال أسبوعين من إبرام هذه الاتفاقية بعنوان ذلك المكتب ، وباسم ذلك الممثل كما يتعهد بإشعار وزير التنمية الاجتماعية خطياً بأي تغيير قد يطرأ على عنوان هذا المكتب أو على اسم ذلك الممثل خلال أسبوعين على الأكثر من وقوع هذا التغيير ، ويعتبر هذا المكتب الرئيسي موطناً مختاراً للفريق الثاني في المملكة .

(ب) للفريق الثاني أن يفتح له مكاتب فرعية في مناطق المملكة بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية في كل حالة.

(ج) يقدم الفريق الثاني الى وزير التنمية الاجتماعية خطة عمله السنوية قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد لمباشرة العمل بها، على أن تتضمن هذه الخطة جميع البرامج والأنشطة التي يعتزم الفريق الثاني تنفيذها خلال السنة موضوع البحث، وتعتبر الخطة التي يوافق عليها وزير التنمية الاجتماعية ملزمة لا يجوز الخروج عنها إلا بموافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية.

(د) يمول الفريق الثاني خطته وبرامجه وتكاليف جميع أعماله من موارده المالية الخاصة، ويتعهد بعدم جمع التبرعات أو قبولها من أي مصدر أردني أو من أي مخصصات مرصودة لدى أي جهة لصالح الأردن [الهيئات والمنظمات الدولية كالليونسييف، المساعدات الأمريكية، المساعدات الكندية، اليابانية، أو أي مساعدات أخرى مقدمة للأردن].

(هـ) تتم اتصالات الفريق الثاني مع مختلف الهيئات الرسمية والأهلية في المملكة بمعرفة وزير التنمية الاجتماعية وموافقته الخطية المسبقة.

(و) لا تسري أي إتفاقية يعقدها الفريق الثاني مع أي جهة في المملكة إلا بعد أن يصادق عليها وزير التنمية الاجتماعية.

(ز) يتعهد الفريق الثاني باستخدام الأردنيين في مختلف مواقع عمله ويتعهد بعدم استخدام غيرهم إلا عند تعذر وجود كفاءات أردنية معادلة، ويتمتع المستخدمون من قبل الفريق الثاني بالمزايا المنصوص عليها في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي الأردنيين كحد أدنى.

(ح) يقدم الفريق الثاني الى وزير التنمية الاجتماعية نسختين من موازنة الفريق الثاني المتعلقة بخطته وبرامجه في المملكة وذلك قبل أسبوعين على الأقل من بدء سنته المالية، ويقدم نسختين من تقرير مدقق الحسابات القانوني المتعلق بأعماله في المملكة خلال شهرين على الأكثر من نهاية السنة المالية، ويقدم الفريق الثاني الى وزير التنمية الاجتماعية تقريراً سنوياً يتضمن ما أنجزه خلال السنة المنقضية مبيناً ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع بيان الإجراءات التي سيتخذها لمعالجة عدم إنجاز خطته إذا لزم الأمر.

(ط) يقدم الفريق الثاني أي معلومات أو إيضاحات قد يطلبها وزير التنمية الاجتماعية، ويتعهد بتسهيل مهام موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المكلفين رسمياً بزيارة أي موقع يعمل فيه الفريق الثاني، ويمكنهم من الاطلاع على أوراقه وسجلاته وأنشطته.

(ث) يتعهد الفريق الثاني بأن لا تتجاوز النصاريف الإدارية عن نسبة (٢٠٪) من مجموع نفقاته.

المادة (١) : التزامات الفريق الأول

وإعترافاً بالفوائد الناجمة عن نشاطات الفريق الثاني لمصلحة وتنمية المملكة الأردنية الهاشمية، يتعهد الفريق الأول بما يلي

(أ) يسمح الفريق الأول بدخول المواطنين الأجانب الذين يعينهم الفريق الثاني لإدارة وللمراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات المتفق عليها (في حدود المادة الثالثة الفقرة "ز" من هذه الاتفاقية) . كما يقوم الفريق الأول بتزويد الموظفين المعينين لدى الفريق الثاني بتأشيرة سفر (الفيزا) ، وذلك حسب الحاجة ، كما يمنح الفريق الأول جميع الموظفين الأجانب وعائلاتهم التابعين للفريق الثاني الإعفاء من القيود ورسوم تصاريح الإقامة والعمل والخروج (ضريبة المطار) .

(ب) يوفر الفريق الأول تصاريح السفر إذا ما اقتضت الحاجة وذلك لإسداء النصائح ومراقبة وتصميم وتنفيذ برامج الفريق الثاني ومشاريعه ونشاطاته .

(ج) يبادر الفريق الأول تسهيل الاتصالات بما في ذلك الهاتف والراديو والتليفاكس والأقمار الصناعية والتلكس وغير ذلك من التسهيلات المسموح بها في داخل البلاد ولدى مكاتب الفريق الثاني خارج البلاد ويتحمل الفريق الثاني جميع النفقات .

(د) تعفى بتوصية من وزير التنمية الاجتماعية جميع البضائع والمعدات والمواد الضرورية لإدارة البرامج والمشاريع والنشاطات والأشرف عليها وتصميمها وتنفيذها من قبل جمعية الناجين من الاغلام لمتنعة الأهالي في الأردن من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات .

(هـ) تعفى بتنسيب من وزير المالية لمجلس الوزراء وذلك بتوصية من وزير التنمية الاجتماعية السماح بإدخال مركبتين عدد (٢) [باص، بك أب، عيادة متنقلة، دراجة] تحت وضع الإدخال المؤقت لاستخدامهما في أعمال الجمعية من قبل الخبراء الأجانب وفقاً للشروط التي تحددها دائرة الجمارك .

(و) يسهل الفريق الأول دخول الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الأخرى العادية للموظفين الأجانب العاملين لدى الفريق الثاني خلال مدة سنة ولمرة واحدة من وصولهم الى البلاد ، معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والضرائب العامة للمبيعات وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها الجمارك .

(ز) يسهل الفريق الأول إدخال مركبة واحدة لكل من كبار الموظفين العاملين لدى الفريق الثاني الى البلاد (مدير، نائب المدير) معفاة من الرسوم والضرائب الأخرى والضريبة الإضافية والضريبة العامة للمبيعات وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك (شريطة أن لا تزيد هذه المركبات عن مركبتين) . أما الموظفون المحليون فانهم لا يتمتعون بهذه الإعفاءات .

(ح) لا يخضع الموظفون الأجانب العاملون لدى الفريق الثاني لضريبة الدخل أو ضريبة الخدمات الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم التي يدفعها لهم الفريق الثاني ، ولا ينطبق

ذلك على الموظفين المحليين .

ط) لا يعطي الفريق الأول السلع الاستهلاكية التي يستوردها المكتب الرئيسي للفريق الثاني أو فروعه مثل المحروقات والعلب والمشروبات الروحية، والدخان وما مائلها من الضرائب الأخرى والضريبة الإضافية وتخضع لكافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً.

المادة (١٠) - جدول هذه الاتفاقية

- تسري هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الفريقين .
- مدة سريان هذه الاتفاقية سنة شمسية قابلة للتجديد باتفاق الفريقين الخطي .
- إذا خالف الفريق الثاني أي نص في هذه الاتفاقية ولم يصوب هذه المخالفة خلال شهر من تلقيه إشعاراً خطياً بذلك من وزير التنمية الاجتماعية ، تعتبر هذه الاتفاقية مفسوخة حكماً دون حاجة إلى إنذار أو أي إجراء إداري أو قضائي .
- إذا فسخت هذه الاتفاقية أو انتهت لأي سبب من الأسباب تؤول جميع موجودات الفريق الثاني إلى وزارة التنمية الاجتماعية شريطة تسديد الالتزامات المتحققة للغير في حدود الموجودات المذكورة .
- القانون الأردني هو المرجع في حل أي نزاع قد ينشأ حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، والمحاكم الأردنية هي المختصة حصراً في حسم أي نزاع من هذا القبيل .

المادة (١١) - نسخ هذه الاتفاقية

نظمت هذه الاتفاقية باللغة العربية على ثلاث نسخ تودع أولاً لدى مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية وتودع ثانياً لدى وزارة التنمية الاجتماعية فيها وتسلم ثالثاً إلى ممثل الفريق الثاني .

على هذا تم الاتفاق بين الفريقين ، وعلى هذا تم التوقيع تحريراً في عمان في هذا اليوم الموافق الثلاثاء ١٢ من شهر نيسان لسنة ١٩٩٩ .

الفريق الأول
الملك الأردني الهاشمي
المهندس فيصل الرفوع
وزير التنمية الاجتماعية
مستشار وزير التنمية الاجتماعية
الادارة العامة

الفريق الثاني
جمعية الناجين من الانغام
المدير التنفيذي
جيري وايت

اعلان

صادر عن وزير الزراعة

جدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد

استناداً للمادة ١٤٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ أوافق على جدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد وكما هو مبين بالجدول المرفق وذلك لحماية الحياة البرية من خطر الصيد ولإعطاء فرصة لها لكي تتعافى.

المهندس هاشم الشبول

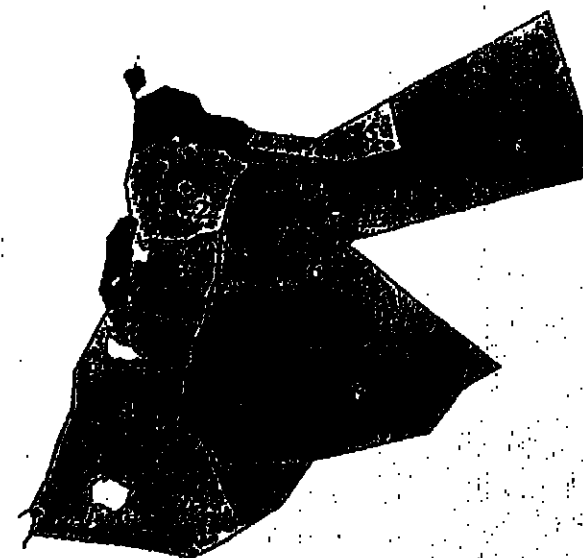
وزير الزراعة

جدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد

الصيد	طوال العام	بلون تحديد	الاعوار	(1)(2)(3)
الخزير البري	6/1 حتى 9/30	خمس عشر	الاعوار	(1)(2)(3)
الحمام الارزق	10/1 حتى 3/31	خمس عشر	غرب السكة	(1)(2)(3)
القطا	5/1 حتى 2/15	عشرون	غرب السكة	(1)(2)(3)
طيور الخريف والشتاء	5/1 حتى 2/15	خمس عشر	غرب السكة	(1)(2)(3)
الفر (المريسي)	6/1 حتى 9/30	خمس عشر	الاعوار	(1)(2)(3)
قبرة الشرق (المطوق)	8/15 حتى 10/31	عشرون	غرب السكة	(1)(2)(3)
الحمام الرطبي	3/31 حتى 10/1	واحدة	غرب السكة	(1)(2)(3)
عصفور التين	3/31 حتى 10/1	عشرة	غرب السكة	(1)(2)(3)
طيور الخريف والشتاء	3/31 حتى 10/1	عشرة	غرب السكة	(1)(2)(3)
الاوز	3/31 حتى 10/1	عشرة	غرب السكة	(1)(2)(3)
البط	3/31 حتى 10/1	عشرة	غرب السكة	(1)(2)(3)
الكوت	3/31 حتى 10/1	عشرة	غرب السكة	(1)(2)(3)
المنايب	3/31 حتى 10/1	عشرة	غرب السكة	(1)(2)(3)
دجاج الارض	3/31 حتى 10/1	سنة	غرب السكة	(1)(2)(3)
السمن الجبلي	3/31 حتى 10/1	عشرون	غرب السكة	(1)(2)(3)
الزرعي	3/31 حتى 10/1	خمس عشر	غرب السكة	(1)(2)(3)
الزروور	3/31 حتى 10/1	خمس عشر	غرب السكة	(1)(2)(3)

ملاحظات :

1. يمنع الصيد شرق سكة الحديد.
2. تصدر الجمعية تعليمات بصيد طيور الخريف والشتاء بالنسبة للمناطق غير المذكورة في الجدول.
3. كل طير أو حيوان لم يرد ذكره في الجدول يعتبر ممنوع صيده أو الاستكاد به نهائياً أو حتى عرضه للبيع حياً أو ميتاً.
4. يمنع الصيد داخل حدود البلديات والمجالس القروية والاماكن الاهلة بالسكان.
5. يمنع الصيد داخل حدود المحميات الطبيعية.
6. يمنع الصيد في المناطق العسكرية الا بتصريح خاص.
7. يمنع الصيد في الأراضي الخاصة الا بإذن اصحابها.
8. يمنع الصيد فوق اسلاك الهاتف والكهرباء.



تعليمات اختيار الموفقين لسنة ١٩٩٩
صادرة استناداً إلى المادة (٢٨) من نظام الأشغال الحكومية
رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات اختيار الموفقين لسنة ١٩٩٩) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

- الوزارة : وزارة الأشغال العامة والإسكان
الوزير : وزير الأشغال العامة والإسكان
الدائرة : أي وزارة أو دائرة أو مجلس أو سلطة أو مؤسسة رسمية عامه
دائرة العطاءات: دائرة العطاءات الحكومية المشكلة بموجب أحكام نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته .
المدير : مدير عام دائرة العطاءات الحكومية
الموفق : الشخص الذي يتم اعتماده كموفق للتوفيق بين أطراف العقد في عقود الأشغال والخدمات الفنية بموجب هذه التعليمات .
اللجنة : هي اللجنة المشكلة بموجب نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته ، المادة رقم (٢٨) لتقوم باختيار الموفقين وتحضير قوائم بأسمائهم وتعيين موفقين في حال الطلب من قبل صاحب العمل أو المقاول .

المادة (٣): يتم اختيار الموفقين في المجالات التالية :-
أ- عقود المقاولات والخدمات الهندسية .
ب- أي عقود أخرى يوافق عليها الوزير بناءً على تمسيب المدين .

المادة (٤):

- ١- يعرض المدير قائمة بأسماء الأشخاص الذين يرى بأنهم مؤهلين للعمل كموظفين على اللجنة كلما دعت الحاجة لذلك ليتم الموافقة على اعتمادهم من قبل اللجنة كموظفين .
- ٢- يعاد النظر بالموظفين على ضوء أدائهم مرة كل سنة .
- ٣- تشمل أسس اختيار الموظفين ما يلي :-
 - أ- يجب أن يكون الموظف حائزاً على الشهادة الجامعية الأولى في مجال الهندسة وأن يكون قد مارس المهنة لمدة لا تقل عن عشرين عاماً في مجال الهندسة ومجال عقود المقاولات والخدمات الهندسية .
 - ب- يجب أن لا يكون للموظف أي علاقة أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تتعارض مع عمله كموظف .
 - ج- أن لا يكون للموظف أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالعقد الذي يعين له كموظف .
 - د- أن يكون للموظف عنوان يسهل الاتصال به .
- ٤- يجب أن يتمتع الموظف بأعلى درجات المصداقية والأمانة خلال فترة عمله السابقة واللاحقة وأن لا يكون محكوماً بجناية (باستثناء الجرائم ذات الصلة السياسية) أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة .
- ٥- تقوم اللجنة بتحديد مهام الموظف وبديل تعاقبه لكل مشروع على حدة آخذين بعين الاعتبار نوعية الأعمال وحجمها ومكانها .
- ٦- للمدير أن يعرض موضوع شطب الموظف من قوائم الموظفين المعتمدين على اللجنة حسب ما يراه مناسباً في حالة التكسير في الأعمال التي مارسها الموظف أو قام بإجراءات أو أعمال بها أخطاء أو عيوب وتقوم اللجنة بدراسة الموضوع وتصدر قرارها المناسب بالخصوص .
- ٧- يمنع اختيار أو تعيين موظفين إلا بموجب نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته وحسب ما ورد في هذه التعليمات وذلك للعقود التي تبرم بموجب هذا النظام أو أي نظام آخر .

المادة (٥):

- أ- ترفع قرارات لجنة اختيار الموظفين إلى الوزير لإقرارها .
- ب- للوزير بناءً على تنسيب المدير أن يمنح مكافأة مالية لأعضاء لجنة اختيار الموظفين وسكرتيرها ويحدد في قراره مقدار هذه المكافآت وأسلوب صرفها .
- ج- تصدر اللجنة قائمة دوريه كل ستة أشهر بأسماء الموظفين المعتمدين .
- د- يتوجب على الموظفين تحديث عناوينهم باستمرار وإبلاغ دائرة العطاءات الحكومية عن أي تغييرات في هذه العناوين .
- هـ- للجنة الحق بالإطلاع على جميع حالات التوظيف التي عمل بها الموظف .
- و- على الموظف أن يرسل نسخاً من جميع العقود التي عمل بها وأن يرسل كشفاً سنوياً للعقود التي عين بها كموظف إلى دائرة العطاءات الحكومية .

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية
المهندس ناصر فلاح المداحنة

قرار صادر عن
وزير المالية/ الجمارك بإنشاء مركز جمركي

استناداً للصلاحيه المفولة الي بمقتضى المادة (٦) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ .

أقرر مايلي :-

- ١- إنشاء مركز جمركي في موقع شركة مسبوكات الصحراء يسمى (مركز جمرك المنطقة الحرة الخاصة/ وادي رم) .
- ٢- اتباع هذا المركز من حيث الاشراف وتنظيم البيئات في حالة الادخال والاخراج الى مركز جمرك العقبة .

وزير المالية/الجمارك

الدكتور ميشيل مارتو

تصحيح خطأ

ورد في التعريف (T. w. A) الذي ورد برفق الجدول المعدل لجدول الحدود العتبية المسموح بها لتعرض العاملين للمواد الكيماوية استناداً لنص المادة (١٠) من نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨ ، (نظام الوقاية والسلامة من الآلات والمكينات الصناعية ومواقع العمل) والمنشور على الصفحة ٨٩٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٣٣٥) تاريخ ١٦ آذار ١٩٩٩ كلمة (يومية) والصواب هو (اسبوعياً).

تنويه

• سقط سهواً ذكر اسم قرية اليزيدية من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٢/٤ الهند ثانياً/ المتضمن ضم عدة قرى إلى حدود بلدية السلط، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٢٥٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥ (لذا اقتضى التنويه).